

أمن الغذاء يتراجع تحت حكم السيسي بين فاتورة باستيراد 10 ملايين طن قمح وعجز الإدارة وانكشاف السوق المصرية



الاثنين 13 أبريل 2026 11:00 م

تضع وظيفة الدولة الحديثة معيارًا واضحًا لنجاحها أو فشلها، يبدأ من قدرتها على تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، من الغذاء والماء والملبس، ويمتد إلى حماية الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وصولاً إلى تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة

وعند قياس هذا المعيار على واقع المصريين خلال السنوات الأخيرة، يظهر عجز السلطة القائمة عن الوفاء بالحد الأدنى من هذا الالتزام، بعدما تحولت مسألة توفير الغذاء من حق يومي ثابت إلى عبء يزداد ثقله على قطاعات واسعة من المواطنين

ويكشف هذا الواقع أن الأزمة لم تعد مرتبطة فقط بارتفاع الأسعار، بل اتسعت لتشمل بنية إدارة الملف الغذائي نفسه، في ظل اعتماد متزايد على الخارج، وتراجع قدرة الإنتاج المحلي على سد الفجوة، وتآكل القوة الشرائية للأسر بفعل تدهور سعر الصرف وارتفاع كلفة النقل والطاقة، بما جعل الأمن الغذائي في مصر أكثر هشاشة وأقل قدرة على الصمود أمام الصدمات الدولية

ويزداد هذا المشهد قتامة عندما يقارن المصريون بين ما يجري الآن وبين محاولات سابقة لبناء قدر من الاكتفاء وتقليل الارتهان للأسواق الخارجية، خصوصًا في ملف القمح ورغيف الخبز الذي يظل الغذاء الأساسي لملايين الأسر فقد اتجهت سياسات الحكم الحالي إلى توسيع الاعتماد على الاستيراد في وقت تزداد فيه اضطرابات التجارة العالمية، بينما كانت هناك تصورات سابقة لرفع المساحات المزروعة بالقمح وتوجيه الإنتاج لخدمة الاحتياج المحلي أولًا

وتؤكد بيانات وزارة الزراعة الأمريكية أن مصر ما زالت بين أكبر مستوردي القمح في العالم، إذ قفزت وارداتها خلال الموسم الجاري إلى مستويات مرتفعة، بما يعكس استمرار الخلل الهيكلي في معادلة الغذاء، ويجعل السوق المحلية شديدة الحساسية لأي تغيرات في الأسعار الدولية أو تكاليف الشحن أو ممرات التجارة. وهنا يظهر الفشل الحكومي كفشل إداري موثق بالأرقام قبل أن يكون مجرد اتهام سياسي

اعتماد مزمن على الخارج يضع الخبز المصري تحت رحمة السوق الدولية

وفي ملف القمح تحديدًا، تكشف المؤشرات الرسمية والدولية أن مصر لا تزال تعتمد على الاستيراد لتغطية جانب واسع من احتياجاتها، وهو ما يضع رغيف الخبز نفسه تحت ضغط دائم وتفيد تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية بأن واردات مصر من القمح في الموسم 2025-2026 تدور حول 12.7 إلى 13.0 مليون طن، بينما بلغت الواردات بين يوليو 2025 ويناير 2026 نحو 8.8 مليون طن، وهو ما يثبت استمرار الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك

ثم إن هذا الاعتماد لم يعد مجرد رقم في جداول التجارة، بل صار نقطة ضعف مباشرة في معيشة المواطنين، لأن أي اضطراب خارجي ينتقل سريعًا إلى السوق المصرية وقد أظهرت منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها الصادر في أبريل 2026 أن مؤشر أسعار الغذاء العالمي ارتفع للشهر الثاني على التوالي، مدفوعًا خصوصًا بضغط الطاقة وارتفاع أسعار الزيوت والسكر، مع اتساع حالة القلق في الأسواق الزراعية

وفي المقابل، يبرز التناقض مع الطرح الذي تبناه باسم عودة خلال وجوده في وزارة التمويل في عهد الرئيس الراحل الدكتور محمد مرسي، حين جرى الحديث عن زيادة المساحات المزروعة بالقمح لتغطية الاحتياج المحلي أولًا وتوجيه الفائض إلى بدائل زراعية أخرى وتكتسب هذه المقارنة وزنها لأن الأزمة الحالية تثبت أن الدولة لم تبني حماية حقيقية للغذاء، بل أبقَت الخبز المصري رهينة للأسواق الخارجية وتقلبات الموردين

كما أن هذا الخلل لا يقف عند حدود الاستيراد، بل يمتد إلى تكلفة الاستيراد نفسها بعد تراجع قيمة الجنيه، ويظهر السعر الرسمي المنشور من البنك المركزي المصري في أبريل 2026 أن الدولار تجاوز 53 جنيهاً، بعد سنوات كان فيها مثبناً قرب 30.85 جنيهاً قبل التحول إلى سعر صرف أكثر مرونة، وهذا الفارق وحده يفسر جانباً واسعاً من تضخم فاتورة الغذاء المستورد.

حكومة عاجزة عن امتصاص الصدمات مع انتقال الحرب والطاقة إلى موائد المصريين

ومع اتساع الضغوط الدولية، لم تظهر الحكومة قدرة فعلية على امتصاص الصدمة أو حماية السوق الداخلية من انتقالها الكامل إلى المستهلك. وقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة في 3 أبريل 2026 أن ارتفاع تكاليف الطاقة المرتبط بتوترات الشرق الأوسط دفع أسعار الغذاء العالمية إلى الصعود، وأن ضغوط الأسمدة والطاقة أضافت مزيداً من عدم اليقين إلى الأسواق الزراعية، وهذا يعني أن الخطر لم يعد نظرياً، بل صار موثقاً في تقارير دولية حديثة.

وبالتوازي مع ذلك، انعكست هذه الصدمات على السلع الأساسية التي تعتمد عليها مصر بصورة كبيرة. فقد سجلت الأسعار العالمية للزيوت والسكر زيادات واضحة، في وقت تعتمد فيه مصر على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاتها من الزيوت، وهو ما يجعل أي قفزة في الأسعار العالمية أو تكاليف النقل والتأمين عبئاً مباشراً على السوق المحلية وعلى ميزانيات الأسر.

وفي هذا السياق، حذر محمد سعده، رئيس الغرفة التجارية ببورسعيد والسكرتير العام للاتحاد العام للغرف التجارية، من أن أي اضطراب في ممرات التجارة أو الطاقة يترجم سريعاً إلى ارتفاع في تكاليف الشحن والتأمين، ثم إلى زيادة في أسعار السلع داخل مصر، وتكتسب هذه الشهادة أهميتها لأنها تصدر من مسؤول في منظومة التجارة نفسها، لا من خصم سياسي خارجي.

ومن هنا، لم تعد حركة الأسواق خاضعة فقط لمنطق العرض والطلب التقليدي، بل أصبحت مرتبطة بإخطار الحرب وتهديد الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس. وقد نبهت تقارير دولية حديثة إلى أن اضطراب هذه الممرات يضغط على أسواق الطاقة والغذاء معاً، بما يضاعف التقلبات ويجعل الدول الأكثر اعتماداً على الواردات، ومنها مصر، في وضع أكثر تعرضاً للخسارة.

الزراعة المحلية تدفع الثمن من كلفة الأسمدة إلى خسائر المزارعين

ومع انتقال الأزمة إلى الداخل، لم ينجُ القطاع الزراعي المحلي من الضغوط، بل وجد نفسه بين مطرقة ارتفاع المدخلات وسندان اضطراب التسويق. ويؤكد حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين، في تصريحات حديثة خلال مارس 2026 أن تقلبات الأسعار وارتفاع مستلزمات الإنتاج والحروب والأزمات أثرت بصورة غير مباشرة على الإنتاج وسلاسل الإمداد، وهو ما يعكس حجم الضغط الذي يواجهه المزارع المصري.

ثم إن توقعات زيادة أسعار الأسمدة وتباطؤ التداول بين المنتجين والموزعين، مع احتفاظ بعض التجار بالمخزون ترقياً لارتفاعات جديدة، تضع الفلاح أمام معادلة خاسرة قبل أن يبدأ الموسم. وعندما ترتفع الكلفة بهذه الصورة، تتراجع قدرة المزارع على الاستمرار في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، بينما تزداد مخاطر الخسائر في المحاصيل سريعة التلف إذا تعطل التصدير أو ارتفعت كلفة الشحن.

كما أن هذه الضغوط لا تتوقف عند حدود الحقل، بل تمتد إلى السوق المحلية نفسها. فعندما تتعطل قنوات التصدير أو تتراجع جوداها، يضطر المزارعون إلى دفع منتجاتهم إلى السوق الداخلية بكميات أكبر، وهو ما يسبب في بعض الحالات انهيار أسعار محاصيل مثل الفراولة والحمضيات والبصل والثوم، لتتكرر الخسارة على طرفي المعادلة، مرة على المنتج ومرة على المستهلك الذي لا يحصل رغم ذلك على استقرار دائم.

وفي قراءة أوسع للأزمة، ترى الأكاديمية وخبيرة اللوجستيات نادية المرشدي أن ما يجري يكشف خللاً هيكلياً في منظومة الزراعة، لأن جزءاً مهماً من الاستثمار الزراعي يتجه إلى إنتاج مخصص للتصدير من دون بناء قيمة مضافة محلية كافية أو إعطاء أولوية للسوق الداخلية. وتكشف هذه الشهادة أن الأزمة ليست أزمة حرب فقط، بل أزمة توجيه اقتصادي وسياسات إنتاج.

وبناء على ذلك، يظهر الأمن الغذائي في مصر بوصفه ملقاً أدير بعقلية رد الفعل لا بعقلية التخطيط، حيث تُركت البلاد رهينة للاستيراد، وتُرك الفلاح تحت ضغط الكلفة، وتُرك المستهلك يواجه موجات الغلاء من دون حماية فعالة. وعندما تجتمع هذه العوامل في توقيت واحد، تصبح النتيجة تراجعاً واضحاً في قدرة الدولة على أداء وظيفتها الأساسية تجاه مواطنيها.

وفي المحصلة النهائية، يثبت مسار الشهور الأخيرة أن أزمة الغذاء في مصر ليست عارضاً مؤقتاً، بل نتيجة مباشرة لسياسات حكم وسوء إدارة أبقيا البلد مكشوحاً أمام الخارج ومثقلًا بالأعباء في الداخل. وقدمت الأسواق العالمية إنذارها، وقدمت أسعار الصرف إنذارها، وقدمت معاناة الفلاح والمستهلك إنذارها، لكن السلطة لم تقدم حتى الآن سوى إدارة يومية للأزمة من دون علاج جذري.

ولهذا لم يعد السؤال متعلّقاً فقط بارتفاع سعر سلعة أو نقص معروض موسم، بل بقدرة نظام الحكم نفسه على حماية حق المصريين في غذاء آمن ومستقر ومتاح، وهو اختبار تبدو السلطة الحالية أبعد ما تكون عن اجتيازه.